وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانيّة
قسم اللغة العربية

# الجهود النحويّة

# للدكتور محمود أحمد نحلة

رسالة قدّمتها

إلى مجلِس كلية التربية للعلوم الانسانية ـ جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

**عبير خزعل خلف هلال**

بإشراف

**أ. د. عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيديّ**

جمادى الأولى ١٤٣٦هـ — آذار ٢٠١٥ م

## المبحثُ الأوّل

## السَّماع

### المطلب الأوّل: القرآنُ الكريمُ

السّماعَ هو الأَصْلُ الأوّل، والرُّكنُ الأَساسيّ في أَدِلَّة النّحو، فهُو أَعلَاها رُتبةً، وأَقواهَا حُجَّةً، ((وقد اعتمدَ عُلماءُ العربيّة الأَوائلُ عليه في تدوينِ اللّغةِ التي كانَ يتكلَّمُ بها العربُ الخُلَّصُ)).[١]، أمّا القُرآنُ الكريمُ فهُو ((النَصُّ الصحيحُ المُجْمَعُ على الاحتجاج بهِ في اللّغةِ والنّحو والصّرْفِ وعُلومِ البلاغةِ، فليسَ هُناكَ شَكٌّ في أَنَّهُ ذروَةُ الفَصَاحةِ العُليَا في أَنْقى أَصالَتها، ثُمَّ هو النصُّ المُوَثَقُ، وبغَيرِ الضَّرورَاتِ الشِّعريّةِ)).[٢]، قال الفرّاء (ت٢٠٧هـ): ((والكِتابُ أَعْرَبُ وأَقوَى في الحُجَّةِ من الشِّعْرِ)).[٣]، وقال فخرُ الدّينِ الرّازيّ (ت٦٠٦هـ): ((إذَا جَوَّزْنَا إثباتِ اللّغة بشعرٍ مَجهُولٍ، منقول عن قائلٍ مجهول، فلأن يجوز إثباتِها بالقُرآن العَظيمِ كانَ ذلكَ أولى))[٤]، وقال عبدُ القادرِ البغداديّ (ت١٠٩٣هـ): ((فكلامُهُ عَزَّ اسْمُهُ أَفْصَحُ كلامٍ وأَبْلَغُهُ، ويَجوزُ الاسْتِشهادُ بمُتواتِرِهِ وشاذّه)).[٥]، ولعلّي أَجدُ أنَّ أَدقَّ تعبيرٍ يُوضِّحُ أَهميّة القرآن الكريمِ هو قول الدّكتور محمّد ضاري حُماديّ: ((أَنَّ العربيّة لمْ تشهدْ ولنْ تشهدَ ما يَدنُو من القرآن فصاحةً وبلاغةً)).[٦]

---

(١) الشّاهدُ وأُصولُ النّحو في كِتابِ سيبويه (خديجة الحديثي): ١٢٩.

(٢) في أَدلّة النّحو: (عفاف حسانين):١٥.

(٣) معاني القُرآن: (الفراء): ١٤/١.

(٤) التّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: (فخر الدين الرازي): ٥٧/٩.

(٥) خزانة الأدب ولُب لُباب لسان العرب: (عبد القادر البغدادي): ٩/١.

(٦) الحديث النبويّ الشريف وأثرهُ في الدراسات اللّغوية والنحوية: (محمد ضاري حمادي): ٢٨٤.

لقد كانَ القرآنُ الكريمُ الأصلَ الأولَ في السّماعِ عند الدّكتور محمود أحمد نَحلة، فقد أَكَّدَ القولَ إنَّهُ لمْ يختلفِ أَحدٌ من النَحويين في حُجِيّةِ النصّ القرآنيّ، إذ قال: ((فهُم مُجمِعُونَ على أَنّهُ أَفصحُ مِمّا نَطَقَتْ بِهِ العربُ، وأَصحُّ منهُ نَقلًا، وأبعدُ منهُ عن تحريفٍ، معَ أَنَهُ نَزَلَ بلسانٍ عربيٍّ مُبينٍ))[١]، ومِمَا قالهُ عن القُرآنِ الكريم: ((القرآنُ هوَ الوحيُ المُنزَّلُ على محمّدٍ (ﷺ) بيانًا وإعجَازًا))[٢]، ويُقرّر: ((على كثرةِ المُعارضين والمُعترِضينَ، لم يتعرّضْ أحَدٌ من العربِ وَقتَ نُزولِ القُرآنِ لعربيّتِهِ من قريبٍ أو بعيد، بلْ أُثِرَ عنهُم انبِهارُهُم به، واقرارُهُم بما وَصَلَ إليهِ من درجاتٍ في البيانِ، تنقطعُ دونَها أعناقُ البُلغاءِ والفُصَحاء، فتنَاهَوا عن سَماعِهِ، وتَدَاعَوا إلى اللّغو فيه، حَذَر التأثّر به، ﴿وَقَالُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾[٣]، وأَقرَّ النُحاةُ بأنّهُ كلامُ اللهِ، أُجْرِيَ على كلامِ العِبادِ فكُلِّمُوا بكلامِهم، وجاء القرآن على لُغتِهم وعلى ما يَعنُون)).[٤]

## المطلب الثاني: القراءات القرآنية

انتقدَ عددٌ من الباحثين منهجَ البصريين، وموقفهم من القراءات، ومنهُم الدكتور مهديّ المخزوميّ (ت١٩٩٣م)، والدّكتور أحمد مكّي الأنصاريّ، إذ يرى كُلٌّ منهما أنّ البصريين أخضَعُوا القراءةَ لأُصولِهم وأَقيِسَتِهم، فمَا وافقَ منهَا أُصولَهم قَبلوهُ، وَما أَباها رفضُوهُ ووصَفوهُ بالشّذوذ.[٥]، وبيّن الدكتور محمود أحمد نحلة رأيَ الدّكتور أحمد مكّي

(١) أصول النحو العربي: ٣٣.
(٢) المصدر نفسه: ٣٤، وينظر: البُرهان في علوم القرآن: (بدر الدين الزركشي): ٣٩٥/١.
(٣) فُصِّلت: ٢٦.
(٤) أصول النّحو العربيّ: ٣٣.
(٥) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: (مهدي المخزومي): ٣٣٧، وسيبويه والقراءات: (أحمد مكي الأنصاري): ٥٢، ٧٧، ٩٠.

الأنصاريّ في موقفِ سيبويه من القِراءَاتِ إذ قال عنه: (( على أنّ لبعضِ الباحثينَ رأيًا آخر في موقفِ سيبويه من القراءات، إذ اتّخذَّ من رفضِ سيبويه استعمالاتٍ لُغوّيةً مُعيّنةً، ونَقْدَهُ بَعْضَها، دليلًا على مُعارضةِ سيبويه الصّريحةِ حينًا، والخَفيّةِ أحيانًا للقراءات)).[١]، وقدْ ناقَشَ هذه المسألة عارضًا رأي الأنصاريّ إذ قال: ((فالدّكتور أحمد مكّي الأنصاريّ يُورِد ثلاثَ قراءاتٍ يزعُمُ أنّ سيبويه وَقَفَ منها موقفَ المُعارضَةِ الصّريحة، أوّلها: قراءةَ النّصبِ في قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ سَاء مَا يَحْكُمُونَ﴾[٢]، بنصبِ سواءً. الثانية: قراءةَ إبدال الهمزةِ ياءً في الوصل في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا يَا صَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾[٣]. الثالثة: قراءة الرّفع في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾[٤]، وقد رَدّ عليه الدّكتور رمزي بَعَلْبَكي هذا الزّعم)).[٥]

عرضَ الدّكتور محمود أحمد نحلة ردَّ الدكتور رمزي بعلْبكيّ على الدّكتور أحمد مكيّ الأنصاريّ إذ قال: ((ونَفَى أنْ يكونَ في الأمْثلةِ السّابقة معارضةٌ صريحةٌ، وقال إنَّ الأمثلةَ الثلاثةَ التي ذكرها الأنصاريّ دليلًا لا يقبلُ الجدَل على ما قالهُ من مُعارضةِ سيبويه الصريحةَ الاحتجاجَ بالقراءات ليستْ صريحةً كما أرادَ لنا الأنصاريّ أنْ نعتقِدَ)).[٦]

---

(١) أصولُ النحو العربيّ : ٣٥.

(٢) الجاثية: ٢١، وهي قراءة الأعمش. مختصر شواذ القراءات: (ابن خالويه): ١٣٨.

(٣) الأعراف: ٧٧، وهي قراءة ورش. غيث النفع في القراءات السبع: (على النوري الصفاقسي): ٤٤.

(٤) الأنعام: ١٥٤، وهي قراءة يحيى بن يعمر. شواذ القراءات: (محمد الكرماني): ١٨١.

(٥) أصول النحو العربيّ: ٣٥-٣٧.

(٦) المصدر نفسه: ٣٧.

بيّن الدّكتور محمود أحمد نَحلة موقفَ أبي العَبّاس المُبرّد بِأنّه اجْتَرَأَ على تخْطِئَةِ القراءاتِ القرآنيّة، إذا اصْطَدَمتْ بالقواعِدِ النّحويّة، ومن ذلك في قَولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾[١]، قَرَأَ نافعٌ (ت١٦٩هـ) (معائِش) بالهمز، فوَصَفَ المُبرّد هذه القراءةَ بأنَّها غلطٌ، ورمى القارئَ بالجهل في العربيّة.[٢]، وفي قولهِ تعالى: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾[٣].

قرَاَ ابن عامر (ت١١٨هـ)، وأبو عمرو (ت١٥٤هـ)، وورشٌ (ت١٩٧هـ)، ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ بكسْرِ اللامِ، فوصفَ المُبرّد هذه القراءة بأنّها لحن.[٤]، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾[٥]، اختلفَ القُرّاءُ في قراءَةِ ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾، فقرأ ابن كُثيرٍ (ت١٢٠هـ)، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم (ت١٢٧هـ، وابن عامرٍ بالتّنوين، وقرأَ حمزةُ (ت١٥٦هـ)، والكِسائيّ (ت١٨٩هـ)، وخلف (ت٢٢٩هـ)، بغيرِ تنوينٍ على الاضافةِ، فوَصَفَ المُبرّد هذه القراءةَ بأنّها خطأ وغيرٌ جائِزة.[٦]

ويُقرّر الدكتور محمود أحمد نحلة أنّ المعارَضَةَ عند المُبرّد في تخطئةِ القراءات القرآنيّة هي معارضةٌ صريحةٌ، وأنَّ عددًا من العُلماء لم يقبلْ موقفَ النّحاةِ هذا من

---

(١) الأعراف: ١٠.

(٢) ينظر: أصول النحو العربيّ : ٣٩، والسّبعة في القراءات: (أحمد بن مجاهد): ٢٧٨، والنّشر في القراءات العَشر: (محمد بن الجزري): ١٦/١.

(٣) الحج: ١٥.

(٤) يُنظر: أصول النحو العربيّ : ٣٩، وإبراز المعاني من حِرْز الأمانيّ في القراءات السّبع: (عبد الرحمن الدمشقي): ٦٢٨، والنّشر في القراءات العشر: ٣٢٦/٢.

(٥) الكهف: ٢٥.

(٦) ينظر: أصول النحو العربيّ : ٣٩، والسّبعة في القراءات: ٣٨٩، والنّشر في القراءات العَشر: ٣١٠/٢.

القراءات[١]، وأشار الدّكتور نَحلة إلى هذا المعنى إذ قال: ((وإذا كان مناطُ مُعارضةِ بعض القِراءاتِ معارضَةً خفيّةً عند سيبويه، وصريحة عند المُبرّد، هو اصطدامُ هذه القراءات بالقواعِدِ النحويّة التي استقرَّتْ عِندهُما، فإنّ الفرّاء يختلف عنهما موقِفًا)).[٢]، ثُمَّ عرضَ موقفَ الفرّاء من القراءات القرآنيّة، فقال عنه: ((كانَ يقبَلُ غير القياسيّ سواءٌ أكان في القراءات أم في غيرها، إذا وجدَ له شاهدًا يؤيّدهُ من كلامِ العربِ، فإنْ لم يجد حرجًا في رفضِ قراءةِ حمزة، واتّهام القارئ بما أسماه قِلّة البصر، بمجاري كلام العربِ، فَمناطُ قَبولِ القراءةِ عند وُقوفِهِ على شاهدٍ مؤيّدٍ لها من كلام العربِ، سواءٌ أكانَ الشاهدُ قياسيًا أم غير قياسيّ)).[٣]

بيّن الدّكتور محمود أحمد نَحلة مَوْقفَ الكُوفيينَ وابنَ مالك (ت٦٧٢هـ)، والسّيوطيّ، مُؤكّدًا أَنّهُم يأخُذُونَ القِراءَاتِ القُرآنيّة جَمِيْعِها، إذ قال: ((وَاَحْتَجُّوا بِها في ما لهُ نظيْرٌ فِي العَربيّةِ، فَإنْ لمْ يَكُنْ لهُ نظيرٌ رَدّهُ بَعضُهم كَما رأيْنَا عندَ الفَرّاء، وأَباحَهُ بَعضُهُم، وبنَوا عليهِ قواعدَ أحكامًا، فقَد قَبلُوا قِراءةَ اَبنِ عامرٍ ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[٤]، وجوّزوا عَلى أساسٍ مِنها الفصلَ بينَ المُتضايفين، بغيرِ الظّرفِ والجّار والمجرُور)).[٥]، ثُمّ أَوضحَ الدّكتور محمود أحمد نَحلة موقفَ العُلماءِ بعد سيبويه والمُبرّد والفّرّاء، إذ قال: ((لَقَد وضعَ العُلماءُ ضوابطَ للقراءةِ التي يُؤخذُ بِها)).[٦]، يقولُ اِبنُ الجزريّ (ت٨٣٣هـ) حولَ ضوابطِ القراءات القُرآنيّة: ((وَجَبَ على النّاسِ قبولَها، سواءً كانتْ عن الأئِمة السّبعة أمْ عن العَشرة، أم عن غَيرِهِمْ مِنَ

(١) ينظر: أصول النحو العربيّ: ٣٩ ،٤٣، والكتاب: سيبويه (هارون): ١٤٨/١.
(٢) المصدر نفسه: ٣٩.
(٣) المصدر نفسه والصّفحة نفسها.
(٤) الأنعام: ١٣٧. وتنظر: قراءة ابن عامر في السبعة في القراءات: ٢٧٠.
(٥) أُصول النّحو العربيّ: ٤٥.
(٦) المصدر نفسه: ٤٠.

الأئمّة المقبولين، ومتى اِختلّ رُكنٌ مِن هذهِ الأركان الثّلاثة أُطْلِقَ عليها ضَعيْفة، أو شاذّة أو باطِلة، سواءَ كانتْ عن السّبعةِ، أم عَمّنْ هوَ أكبرُ منهم، هذا هو الصّحيح عند أئِمّة التحقيق من السّلف والخَلف)).[١]

وتحدّث الدّكتور نَحلة قائلًا: ((فإذا اِختلّ الشّرط الأوّل كانت القِراءةُ ضعيفةً، وإذا اِختلَّ الشّرط الثاني كانتْ شاذّة، وإذا اِختلّ الشّرط الثالث كانت باطِلةً، فاِختلال صحّة السّند هو وحدَهُ الذي يجعل القراءةَ باطلةً، أمّا ما عداهُ فيجعلُ القراءةَ ضعيفةً أو شاذّةً، لكنّها عند كثيرٍ مِنهم تَظلُّ صحيحةً، وقد اختلفَ القُرّاءُ والنُّحاةُ موقِفًا من التّشدّد في بعضِ هذه الشّروط، فتشدّدَ القُرّاءُ في صِحّة السّند؛ إذ هوَ عِندهُم مناطُ القَبول، وتَسمّحوا في الشّرطين الآخرين، ومن أجل ذلك قرّروا أنّ المُعوّل فـــي صحّة القراءةِ على النّقلِ والرّواية)).[٢]

يقولُ اَبنُ الجزريّ: ((وأئمّة القُرآء لا تعملُ في شيءٍ من حُروفِ القُرآنِ على الأفشى في اللّغة والأقيَس في العربيّة، بلْ على الأثْبَتِ في الأثرِ والأصحّ في النّقل والرّواية، إذا ثبتَ عَنهم، لم يردّها قياس عربيّة، ولا فشوّ لغة؛ لأنّ القراءة سُنّة مُتّبعة، يلزمُ قَبولها والمصير إليها)).[٣]

يَرى الدكتور نحلة أنّ نُحاة البَصرةِ في اِسْتِشهَادهم بالقِراءات القُرآنيّة ((أَنّهُم كانُوا يَقبَلُونَها غالِبًا، إذا لم تُعارض قاعدةً وضَعوها، اذا أرادُوا أنْ يُخرّجُوا بها شاهدًا من الشّعرِ أو كلامِ العرب، فإذا اِصطَدمتْ بِما وَضعوهُ من قواعدَ فإحدى ثلاثٍ، إمّا التّأويلُ والتّخريجُ، وإمّا تضعيفُها والطّعنُ عليها، أو على مَن قرأ بها، وإمّا إغفالُها والإغضاء عنها)).[٤]

---

(١) النّشر في القراءات العشر: ٩/١.
(٢) أصولُ النّحو العربيّ: ٤٠.
(٣) النشر في القراءات العشر: ١٠/١-١١.
(٤) أصول النحو العربي: ٤٣.

وهُناك مَن لم يُؤاخذ البصريين على أَنّهُم لمْ يسْتَشهِدوا بالقِراءاتِ، إلّا أنّه أَخَذَ عليهم إطلاقَ بعضِ الأوصافِ على القراءاتِ، إذ يقول: ((ونحنُ لا نعيبُ على النُحاةِ عدمَ استِشْهادهم المُطلَق بالقراءات، ورَفضَهُم بناءَ اللّغةِ الأدبيّة المُشتركةِ عليها إلّا ما وافَقَ مِنها الأُصولَ العامّة، وجَرى على النّمطِ العربيّ الفَصيحِ، فذلكَ عينُ الصّوابِ كما سَبَقَ أنْ بيّنّا، وإنّما نعيبُ عليهم وَصفَهم بعضَ القِراءات بأنّهُ قبيحٌ، أو رَديءٌ، أو وَهمٌ، أو غلطٌ، وقد كان في إمكانِهم أنْ يَصِفوها بأنّها جاءت على لهجةٍ مَحليّةٍ، أو أَقلّ فصاحةً فلَا تُبْنى عَليها قاعدة، دونَ أنْ يَطعَنُوا على القارئ أو يُشكّكوا في صحّة القراءة)).[١]

يَرى الباحث أحمد سعيد علوان أنّه ((إذا كان مِنْ حقّ النّحاةِ أن يَرُدّوا أو يُضعِّفُوا كُلَّ قراءةٍ فيها خللٌ في أحدِ الشّروط الثلاثة، وخاصّة شرطَ موافقةِ العربيّة، فليسَ من حَقِّهم أنْ يرُدّوا القراءَةَ المُتواترةَ الصّحيحة، وخاصّة بعد علمهم أنّها متواترة، ومَنْ يتتبّع مواقفَ النُحاةِ من القراءاتِ يجدْ أَنّهُم رَدّوا قراءاتٍ صحيحةً مُتواترةً)).[٢]

وفي معرض كلامِ الدّكتور محمود أحمد نحلة في تفسيره لموقف النُحاة البصريين ذكر: (( أنّ القراءاتِ السّبعِ عند بعض المُحقّقين لم يثبُتْ تواترها عن الرسول (ﷺ)، بل تواترها ثابتٌ عن السّبعة (رضوان الله عليهم))).[٣]، ثمَّ ذكر أنّهُ ورد في كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشيّ (ت٧٩٤هـ) أنّ جماعةً منهُم الزّمخشريّ (ت٥٣٨هـ) ظَنُّوا القراءةَ اختياريّة لا توقيفيّة تدورُ مع اختيار الفصحاءِ، واجتهاد البُلغاء، فقال عنهُم: ((ولعلّ هذا في ما نظُنّ هو الذي جعل بعض النّحويين يُبيحُونَ لأنْفُسهم اختيارَ ما رأوهُ موافقًا للعربيّة، مستكملًا لشرائط الفصاحةِ والبلاغة، وردّ ما عداه)).[٤]

---

(١) البحث اللّغويّ عند العرب: (أحمد مختار عمر): ٣٣-٣٤.
(٢) اشكاليّات في الأصول اللّغويّة والنّحويّة (أطروحة دكتوراه): أحمد سعيد علوان: ٥٠.
(٣) أُصول النّحو العربيّ: ٤٥، وينظر: البُرهان في علوم القرآن: ٣٩٦/١.
(٤) أُصول النّحو العربيّ: ٤٥، وينظر: البُرهان في علوم القرآن: ٣٩٩/١.

أمّا الزّمخشريّ فردّها كذلك بقوله: ((وأمّا قراءةُ ابن عامرٍ ﴿قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[١]، برفع القتلِ، ونصب الأولاد، وجرّ الشُركاء، على إضافة القتل إلى الشّركاء، والفصل بينهما بغير الظّرف، فشيءٌ لو كان في مكان الضّروراتِ وهو الشّعر لكان سمجًا مردودًا)).[٢]

ويبدو أنّ الدّكتور محمود أحمد نَحلة لم يستبعِدْ أن تكون هناكَ أحكامٌ فرعيّةٌ خرجتْ عن الأُصول الثّابتةِ عندَ نُحاة البَصرةِ المُتأخّرين من أمثال المُبرّد والسيّرافيّ(ت٣٦٨هـ)، لا تُجيزُ الاحتجاجَ بالقراءاتِ الشاذّة[٣]، وقد قال بهذا الرّاي أكثرُ من باحثٍ.[٤]

وبعد: فقراءاتُ القُرآن جميعها حجّةٌ في العربيّة، متواتِرها وآحادها، وشاذّها، وأكبرُ عيبٍ يُوجّهُ إلى النُّحاة أنّهُم لم يستوعِبوها جميعها: فأضاعُوا على أنفسهم ونحوِهم مئاتِ الشّواهد المُحتج بها، ولو فعلُوا، لكانت قواعِدُهُم أشدّ إحكامًا.[٥]

ومهما يَكُنْ من أمر، فإنّ القراءات القرآنيّة ستظلّ رافدًا كبيرًا للنُحاةِ، يستقُونَ منها قواعِدَهُم وأُصولَهم العامّة، وهي: ((ذخيرة لغويّة ونحويّة، ويُنبوع خصب بالعَطاءِ للأساليبِ العربيّة، [فاتُّخذَها]* مصدرًا للاستشهادِ في النّحو واللّغة، من شأنه أنْ يزيدَها ثراءًا، ويمدّها بفيضٍ من الأساليب المُختلِفة)).[٦]

---

(١) الأنعام: ١٣٧.

(٢) الكشّاف: (الزمخشري): ٢/٥٤.

(٣) ينظر: أُصول النّحو العربيّ: ٤٥.

(٤) ينظر: المدارس النّحويّة (شوقي ضيف): ١٠٠، والشّواهد القرآنيّة في النّحو عند المُبرّد (رسالة ماجستير): (علي محمد يوسف المعموري): ٢١٤.

(٥) ينظر: في أُصول النّحو (الأفغانيّ): ٤٥.

- هكذا وردت في المصدر، والأصوب (فاتّخاذها).

(٦) الشّواهد القرآنيّة في النّحو عند المُبرِد (رسالة ماجستير): ١٩٩.

## المطلب الثّالث: الحَديث النّبويّ الشّريف

الحديث **لغةً** هو:- ((الجديدُ من الأشياءِ))[١]، وهو ((نقيضُ القديمِ)).[٢]

أمّا الحديث **اصطلاحًا** عند العُلماء فهو: ما أُضيفَ إلى النّبيّ محمّد(ﷺ)، من قولٍ، أو فعلٍ، أو صَفةٍ، أو تقريرٍ.[٣]، فهو يشملُ قولَ النّبيّ(ﷺ)، وعند النُّحاة واللّغويين يُستَشْهد بكلامِ الصّحابة (رضيَ اللهُ عَنهُم) ضمن الحديث الذي يُستَشهدُ به؛ لأنّهم هُمُ الّذينَ نقلوا لَنا أفعالَ النّبيّ(ﷺ)، وصفاته، وما حَدَثَ، أو قيلَ في حضرتهِ فأقرَّهُ (ﷺ).[٤]، ومِمّا لا خلافَ فيهِ، ولا مِراءَ حوله أَنَّ رسولَ اللهِ (ﷺ): ((كانَ أفصَحَ العَرَبِ لِسانًا، وأوْضَحَهُم بيانًا، وأعذَبَهُم نُطقًا، وأَسدّهم لفظًا، وأبيَنَهم لهجةً، وأقومهُم حُجّةً، وأَعرَفهُم بمواقِعِ الخِطاب، وأَهدَاهُم إلى طُرق الصّواب، تأييدًا إلهيًّا، ولُطفًا سماويًا، وعِنايةً ربّانيةً، ورِعايةً روحانيّة)).[٥]، وعلى هذه المزيّات التي اتّسمَ بها الحديثُ النّبويُّ، كان من المُتوقّع، بلْ مِنَ المُؤكّد أَنْ يأتي الحديثُ في ذَروَةِ سنامِ مَا يُحْتجُّ به منَ الكلام العربيّ على تقعيد قواعِد النّحو، وتثبيتِ أركانها، وإقامةِ دعائمِ بُنيانِها.

ولكنّ هذا لمْ يَكُنْ[٦]، فقد كانَ نصيبُ الحديثِ النّبويّ في كُتِبِ النُحاةِ قليلًا، إذا وازنّاها بأدلّة السّماعِ الأُخرى[٧]، وإذا ما قِيسَ بالقرآن الكَريمِ، والشّعْرِ العربيّ القديم، والأَعجبُ مِن هذا ((أَنَّ الباحثَ لَيجِدُ سُكوُتَا مُطبقًا من العُلماء الأَقدَمين حول

---

(١)العين: (الخليل بن أحمد الفراهيدي)،(حدث): ١٧٧/٣، ويُنظر: لسان العرب (حدث): (جمال الدين ابن منظور): ١٥٠/٢.

(٢) لسان العرب (حدث): ١٤٧/٢، وينظر: القاموس المُحيط (حدث): (مجد الدين الفيروزآبادي): ١٧٠/١.

(٣) ينظر: مقدمة في أصول الحديث: (عبد الحق الدهلوي): ٣٣.

(٤) ينظر: دراسات في العربيّة وتأريخها: (محمد الخضر حسين): ١٦٦-١٦٧.

(٥) النّهاية في غريب الحديثِ والأثر: (مجد الدين ابن الأثير): ١٠.

(٦) يُنظرُ: في أُصولِ النّحو: ٤٦.

(٧) يُنظرُ: مَوقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف: (خديجة الحديثي): ٥.

الإستِشهادِ بالحديث، فلمْ يَصدُر عن أَحَدِهم كلامٌ صريحٌ))[١]، يُبيّنُ عِلَّة تِلكَ القِلَّة، كما لمْ يُؤْثرْ عن النُّحاة الأوائِلِ أَنّهُم مَنَعُوا الإحتِجاجَ بالحديثِ، أو أَنَهُم صرّحُوا على الإستِشهادِ به، سواءٌ في ذلك البصريّون والكوفيّون[٢]، وسار الأمر هكذا كأنّهُ شيءٌ مألوفٌ بينَ النُّحاة، فلَا عَجَبَ فيهِ ولا غَرابة، إلى أنْ بَدأَ بعضُ مُتاخّري النُّحاةِ يَنتَبِهونَ إليه، ويُنبّهونَ عليهِ، فقد أثارَ إبنُ حزمٍ الأندلُسيّ (ت٤٥٦هـ) هذه المسألةَ قضيّةً في وجوهِ النُحاةِ مُستنْكِرًا عليهِم اِستِبعاد المَقُولاتِ النّبويّة في استدلالاتِهم، مع أَنّهُم يَحْتجّونَ بأقوالِ الشُّعراءِ ومجَاهيلِ الأعراب.[٣]

كانت قضيّة الإستشْهادِ بالحديثِ النّبويّ مَثارَ جدلٍ بينَ النّحويين القُدماء، فمِنهُم مَنْ مَنَعَ الإستِشهاد بهِ على مسائلِ النّحو والصّرفِ، ومِنْهُم مَنْ أجاز ذلكَ، ولكُلٍّ من الفَريقينِ أدلّة يستنِدُ إليها.

وقَبلَ أنْ يُناقِش الدّكتور محمود أحمد نحلة هذه القضية، ويُعطي رأيَهُ فِيها، تَتبّعَ هذه القضيّة تاريخيا إذ قال: ((أمّا الذينَ منعُوا فكانُوا أغلبَ النُّحاة؛ إذ تجنّبوا الإستِشهاد بالحديث دُونَ أن يُثيروا قضيّة الإستشهاد به حتّى أثارها المتأخّرون من النُّحاة في القرنِ السّابعِ الهجريّ وما بَعدَهُ)).[٤]

وقد اِختلفَ النّحويّون في الإستِشهاد بالحديثِ النّبويّ الشّريف على فئاتِ:

**الفئةِ الأولى:** مَنعتْ الإستشهاد به مُطلقًا، وعلى رأسِهِم أبو الحَسَنِ بن الضّائع (ت٦٨٠هـ)، وأبو حيّانٍ أثيرُ الدّينِ مُحمّد بنُ يوسفٍ الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، ((وسندهُما أمران: أحدُهما: إنّ الأحاديثَ لمْ تُنقَلْ كما سُمِعَت من النّبيّ (ﷺ)، وإنّما رُوِيَتْ

(١) الشّواهد والاستشهاد في النّحو: (عبد الجبار علوان النايلة): ٣٠٠-٣٠١.
(٢) يُنظرُ: مَوقفُ النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف: ١٥.
(٣) يُنظرُ: دراسات في العربيّة وتاريخها: ١٦٩، والقِياس في اللّغة العربيّة (محمد الخضر حسين): ٣٢.
(٤) أصول النّحو العربيّ: ٤٩.

بالمَعنى، وثانيْهِما: أنّ أئمّةِ النّحو المُتقدّمين مِنَ المصرين لم يحتجّوا بشيءٍ منه)).[١]

**الفئة الثّانية:** جَوّزتْ الاستشهاد به مُطلقًا، وهم أكثرُ النّحاة المُتأخّرين وأشهرُهم: اِبنُ حزمٍ الأندلسيّ[٢]، واِبنُ خروفٍ (ت٦٠٩هـ)، واِبنُ مالكٍ، واِبنُ النّاظم (ت٦٨٦هـ)، والأشمونيّ (ت٩٢٩هـ)، والرّضيّ الاسترابادي (ت٦٨٦هـ)[٣]، كما يُعدّ من هذه الفئة الجوهريّ (ت٣٩٨هـ)، واِبنُ سيده (ت٤٥٨هـ)، واِبنُ فارسٍ (ت٣٩٥هـ)، واِبنُ جِنّي، واِبنُ بري (ت٥٨٢هـ)، والسُّهيليّ (ت٥٨١هـ).[٤]

وقد أكّد الدّكتور محمود أحمد نحلة أنّ اِبنَ مالكٍ أجازَ الاِستِشهاد بالحديثِ مُطلقًا، فاِنبرى المُعارضون وعلى رأسِهم أبو حيّانٍ الأندلسيّ وشيخه اِبنُ الضّائع يردّون عليه مسلَكَهُ.[٥]

إنّ اِبنُ الضّائع أولّ من أثار هذه القضيّة في شرحهِ لكتاب الجمل للزّجاجيّ (ت٣٣٧هـ)، إذ يقول في ما ينقُلُهُ عنه السّيوطيّ: ((واِبنُ خروفٍ يستَشِهدُ بالحديثِ كثيرًا، فإنْ كان على وجهِ الاِستظهارِ والتّبرّكِ بالمرويّ فحَسَنٌ، وإنْ كانَ يرى أنّ مَنْ قبلَهُ أغفلَ شيئًا وجَبَ عليهِ استدراكهُ فليسَ كما رأى)).[٦]

**الفِئة الثّالثة:** توسّطت في ذلك، فرأوا أنّه يُستَشهد بالحديثِ ولكن ليس مُطلقًا، وإنّما يكون ذلك بِشروطٍ وقيودٍ ضابطةٍ، وقال بهذا الرّأي أولًا الإمام الشّاطبيّ (ت٧٩٠هـ).[٧]

وتحدّث الدكتور نحلة عن اِستِشهاد سيبويه بالحديثِ النّبويّ الشريف إذ قـــال:

---

(١) خِزانة الأدب ولُب لُباب لسان العرب: ٩/١.

(٢) يُنظرُ: دراسات في العربيّة وتأريخها: ١٦٩.

(٣) يُنظر: الشّاهد وأُصول النّحو في كتاب سيبويه: ١٤٢، والشّواهد والإستشْهاد في النّحو: ٣٠١.

(٤) يُنظر: دراسات في العربيّة وتأريخها: ١٦٨.

(٥) يُنظر: أُصول النّحو العربيّ: ٤٩.

(٦) الإقتراح في علم أُصول النّحو: (جلال الدين السيوطي): ٥٦.

(٧) يُنظرُ: خِزانة الأدب ولُبّ لُباب: لسان العرب: ١٢/١.

((والمُتتبّع لِكتابِ سيبويه لا يكادُ يظفرُ إلّا ببضعةِ أحاديثَ أو أجزاءَ منها تُعدّ على أصابع اليدِ الواحدة، اِستطاع الأستاذ أحمد راتب النّفاخ في كتابهِ (فَهرس شواهِد سيبويه) أنْ يُحصيها، ويجِدها في كُتبِ الحديثِ أو السُنن، على النّحو الذي ذكرها سيبويه عليه، أو على نحوٍ يختلفُ زيادةً أو نقصًا، أو إعرابًا، وهو على ذلك لا يجعلُها مصدرًا للاسْتِشهاد، بل يذكرها تقويةً لشواهدَ سبَقتْ مِن القُرآن الكريم، أو ليُبيّن نوعًا من التّعبيرِ يجوزُ فيه الحملُ على أوجهٍ متعدّدةٍ مِنَ الإعرابِ تبعًا للمَعاني المُختَلِفة، أو يذكرهُ وحدَهُ مفسّرًا بأمثلةٍ من عِندهِ، وهو في كُلِّ الأحوال لا ينُصّ على أنّه حديثٌ، بلْ يجعَلُهُ مِن كلام العَرب)).[١]

وعلى الرّغمِ مِنْ أنّ الاِحتجاج بالحديثِ كان قليلًا عندَ أوائلِ النّحاة كسيبويه الذي اِحتجّ بخمسةِ أحاديثٍ شريفة[٢]، وإنْ لمْ يُصرّح بأنّ هذه العبارات التي اِحتجّ بها من الحديث[٣]، كانت طريقة اِحتجاجه بهذه الأحاديث إنه يذكرها إمّا تقويةً لأمثلةٍ سابقة من القرآن الكريم، كما في استشهادهِ بالحديث: **(وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُك)**[٤]، فقد استشهدَ به في باب الفاعِلَينِ والمفعولَينِ اللذين كُلّ واحدٍ منهما يفعلُ بفاعلهِ مثل الذي يُفعلُ به، وما كانَ نَحوَ ذلكَ، يقول: ((وهو قولُكَ ضَربْتُ وضَرَبنِي زيدٌ، وضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زيدًا، تحملُ الاِسمَ على الفعل الذي يليهِ، فالعامِلُ في اللّفظِ أحدُ الفعلين، وأمّا في المَعنى فقد يُعلَمُ أنّ الأوّل قد وقَعَ، إلّا أنّه لا يعملُ في اِسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ))[٥]،

---

(١) أصول النحو العربي: ٤٨.

(٢) يُنظَر: فَهرَس شواهد سيبويه (أحمد راتب النّفاخ): ٥٧-٥٨، أمّا فهارس هارون فقد ذكر فيها سبعةَ أحاديثَ، يُنظر الكتاب: ٧٤/١، ٣٢٧، ٣٢/٢، ٨٠، ٣٩٣، ٢٦٨/٣: ١١٦/٤، ٢٩/٥.

(٣) يُنظرُ: موقِفُ النُحاةِ من الاِحتِجاجِ بالحديثِ الشّريفِ: ٥، ٥٠.

(٤) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٦٩٢ (دعاء الوتر).

(٥) الكِتاب (هارون): ٧٣/١-٧٤، ويُنظرُ: الشّاهد وأصول النَحو في كتاب سيبويه: ٦٩-٧٠، وموقف النّحاة من الاَحتِجاجِ بالحديث الشّريف: ٥٩.

وأمّا أنْ يُذكَر الحديث ليُبيّن نوعًا من التعبير يجوزُ فيه الحَملُ على أوجهٍ مُتعدّدةٍ من الإعرابِ تبعًا للمَعاني المُختَلِفة التي يَدُلّ به عَليها، بعد أنْ يستدلّ على أحدِ الأوجهِ بقراءةٍ، مثال ذلكَ اِستِشهادُهُ بالحديثِ: **(كُلُّ مَولودٍ يُولَدُ على الفِطرَةِ حَتّى يكونَ أبواهُ هُما اللّذان يُهوّدانِهِ و يُنصّرَانهِ)**[١]، فقد جاء في باب ما يَكونُ فيهِ هُوَ وأنتَ وأَنَا ونَحْنُ وأَخَواتُهُنَّ، فَصْلًا مُستدِلًّا بهِ على جَوازِ أكثرِ من إعرابٍ في الضّمير (هُما) يقول: ((وقد جَعَلَ ناسٌ كثيرٌ مِن العَرَب هُوَ وأَخواتِها في هذا البابِ بِمنزِلةِ اسمٍ مُبتدأٍ وما بعدَهُ مبنيٌّ عليه، فكأنّك تقولُ: أَظُنُّ زيـدًا أَبُوهُ خيرٌ منهُ، ووجدْتُ عَمرًا أَخُوهُ خيرٌ منه)).[٢]

واِستَشهدَ بحديثٍ آخر هو قولهُ (ﷺ): **(مَا مِنْ أَيّامٍ أَحبَّ إلى اِللهِ فِيْهَا الصَّومُ منهُ في عَشْرِ ذِي الحِجَّة)**[٣]، في بابِ ما يكونُ مِنَ الأسماءِ صِفَةً مُفردًا، وليسَ بِفاعِلٍ ولَا صِفَةً تُشبّه بالفاعلِ، كالحُسْنِ وأشباهِهِ، وقال فيه: (( وتقولُ: ما رأيتُ رَجُلًا أَبْغَضَ إليهِ الشّرُ منهُ إليهِ، ومَا رأيتُ أحَدًا أحسَنَ في عينِهِ الكُحلُ منهُ في عينِهِ، وليس هذا بِمنزِلَةِ خيرٌ منهُ أبوهُ؛ لأنّهُ مُفضّلٌ للأبِ على الاسمِ في مِنْ، وأنتَ في قولِكَ: أحْسَنَ في عَينِهِ الكُحلُ منهُ في عَيْنِهِ، لا تُريدُ أنْ تُفَضّل)).[٤]

أمّا الحديثَانِ اللذانِ أَضَافَهُما النّفاخ فهُما:

---

(١) ينظر: صحيح البخاري: (محمد البخاري): ٢٨٥، كتاب الجنائز، باب: ما قيل في أولاد المشركين، رقم الحديث (١٣٨٥).

(٢) الكِتاب (هارون): ٣٩٢/٢، ويُنظرُ: الشّاهِد وأُصولُ النّحو في كِتابِ سيبويه: ٧١، وموقِفِ النُحاة مِنَ الإحتجاج بالحديث الشّريف: ٥٥.

(٣) ينظر: سنن أبي داود: (أبو داود الأزدي): ٢/ ٥٦٦، كتاب الصوم، رقم الحديث (٢٤٣٨).

(٤) الكتاب (هارون):٣١/٢، ويُنظر: الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه: ٧٤، وموقفُ النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٥٦.

**الأوّل:** قولُهُ (ﷺ): **(إِنّي عبدُ اللهِ آكلًا كَما يأْكُلُ العَبدُ وشَارِبًا كَمَا يَشْرَبُ العَبْدُ)**[١]، اِحتجَّ بِهِ سيبويه في بابِ ما ينتَصِب؛ لأنّه خَبَرٌ للمَعرُوفِ المَبْنِيّ على ما هُوَ قَبله من الأسماءِ المُبْهَمَةِ، قال: ((والأسماءُ المُبْهَمَةُ: هذا، وهذان، وهذه، وهاتانِ، وهؤلاء، وذلكَ، وذانِكَ، وهو، وهي، وهُما، وهُم، وهُنّ، وما أشبَهَ هذه الأسماء، وما ينتصب؛ لأنّهُ خَبرٌ للمعْرُوفِ المَبنيّ على الأسماءِ غيرِ المُبهمَةِ)).[٢]

**الآخر:** قوله (ﷺ): **(سُبوُّحًا قُدُّوسًا رَبُّ الملائكةِ والرّوحِ)**[٣]، وقد احتجّ به سيبويهِ في باب من المصادر ينتَصِب بإضمار الفعل المتروكٌ إظهَارُهُ حيثُ يقول: ((وَلكّنها مصادٌ وُضِعتْ موْضِعًا واحِدًا لا تتصرّفُ في الكلامِ تَصرُّفَ ما ذكرنا من المَصادرِ وتصرُّفِها أنّها تقعُ في موضِعِ الجرِّ والرّفعِ، وتدخُلُها الألفُ واللّام وذلك قولكَ: سُبْحَانَ اللهِ، ومَعَاذَ اللهِ ورَيْحَانَهُ)).[٤]

وقد وجدت الدكتورة خديجة الحديثيّ أحاديثَ على العِباراتِ الواردةِ في كتابِ سيبويه، وذلك عند عودتها إلى كتب النّحو والصّرف المؤلّفة بعد الكِتاب، ومِنها كُتبُ اِبن مالك، والأحاديث هي:

**الحديثِ الأوّل:** قال النّبيّ (ﷺ): **(إنَّ اللهَ يَنهَاكُمْ عَن قيلَ وقالَ)**[٥]، وأكّدت الدكتورة خديجة الحديثي أنّها وجدتُه في باب تسميتكَ الحروفَ بالظّروف وغيرها من الأسماء[٦]،

---

(١) ينظر: الأنوار في شمائل النبيّ المُختار: (الحسين بن مسعود البغوي): ٣١٨/١، رقم الحديث (٤١٥).

(٢) الكتاب (هارون):٧٧/٢-٧٨، ويُنظر: الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه: ٧١-٧٢، وموقفُ النُحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف: ٦٠.

(٣) ينظر: صحيح مسلم (شرح النووي): ١٥٢/٤، كتاب الصلاة، باب: ما يُقال في الركوع والسجود، رقم الحديث (٤٨٧).

(٤) الكتاب (هارون):٣٢٢/١، ويُنظر: الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه: ٧٢-٧٣، وموقفِ النُحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف: ٦٢.

(٥) ينظر: صحيح مسلم (النيسابوريّ): ٦٢٨، كتاب الأقضية، باب: النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات وهو الامتناع من أداء حق لَزَمه، أو طلبَ ما لا يستحقّه، رقم الحديث (١٧١٥).

(٦) ينظر: موقفُ النُحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف: ٦٥، والكتاب (هارون): ٢٦٧/٣.

قال سيبويه: ((وأمّا ثُمّ وأينَ وحيثُ ونحوهُنّ إذا صُيّرنَ اسمًا لرجُلٍ أو اِمرأةٍ أو حرف أو كلمة، فلا بدّ لهُنَّ من أن يتغيّرنَ عن حالهِنّ ويَصِرنَ بمنزلةِ زيدٍ وعمرٍو؛ لأنّكَ وضعْتهُنّ بذلك الموضعِ، كما تغيّرتْ ليتَ وإنَّ، فإنْ أَردتَ حكايةَ هذه الحروف تركْتها على حالها، كما قال: (إنّ اللهَ يَنهَاكُم عَنْ قيلٍ وَقال)، ومنهم مَنْ يقول: عن قيلٍ وقال، لَمَّا جَعَلهُ اسمًا)).[١]

**الحديث الثاني:** قول النّبيّ (ﷺ): **(لا يَدْخُل الجَنةَ إلَا نفسٌ مسْلِمةٌ)**[٢]، وأكّدت الدّكتورة خديجة الحديثي أَنّها وجدتْهُ في باب تسميةِ المُذكّر بالمؤنّث[٣]، إذ قالَ سيبويه: ((فأمّا ما جاءَ من المُؤنّث لا يقعُ إلّا لمذكرٍ وصفًا، فكأنّه في الأصلِ صفةٌ لسِلْعَةٍ أو نَفْسٍ، كما قال: (لا يَدخُلِ الجّنَةَ إلّا نَفْسٌ مُسلِمةٌ)، والعينُ عينُ القومِ)).[٤]

**الحديث الثالث:** أكّدتْ الدّكتورة خديجة الحديثيّ أنّهُ وردَ عندَ كُلٍّ من الشلوبين (ت٦٤٥هـ)، واِبنِ مالكٍ، واِبنِ الأثير بلفظ **(مَنْ تَوَضَأ للجُمْعَةِ فبِها وَنَعِمَتْ)**[٥]، وأنّه ورد عند سيبويه حينما قال: ((نِعْمَ الرّجُلُ)).[٦]

**والحديث الرّابع:** هو: **(لَا حَوْلَ وَلَا قُوّة إلّا بِاللهِ)**[١]، أكّدت الدّكتورة أنّها وجدتْهُ في بابِ ما جَرى على موضِع النّفي لا على الحرفِ الذي عَمِلَ في المنفي[٢]، قال سيبويه: ((كما قالَ بعضُ العربِ: لا حَوْلَ وَلَا قُوّة إلّا بِاللهِ)).[٣]

---

(١) الكِتاب (هارون): ٢٦٨/٣.

(٢) ينظر: صحيح مسلم (النيسابوريّ): ٥٧، كتاب الإيمان، باب: غِلَظَ تحريم قتل الإنسان نفسه، وأنّ من قتلَ نفسه بشيءٍ عُذّب به في النار، وأنّه لا يدخل الجنة إلا نفسٌ مسلمةٌ، رقم الحديث (١١١).

(٣) يُنظر: موقف النُحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف: ٦٧.

(٤) الكِتاب (هارون): ٢٣٧/٣.

(٥) ينظر: سُنن أبي داود: ٣٢٣/١، كتاب الطهارة، باب: الرخصة في ترك الغُسل يوم الجمعة، رقم الحديث (٣٥٨).

(٦) الكتاب (هارون): ١٧٧/٢، ويُنظر: موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف: ٦٨.

حاول الدّكتور محمّد ضاريّ حمّادي أنْ يتصفّح كتابَ سيبويه ويجمعَ العباراتِ المُتناثرة فيه، والأمثال التي مَثّل بها سيبويه ليتحقّق من كونها أحاديثَ فوجدَ عباراتٍ ثبَتَ أنّها أحاديثَ وهي (قضيّة ولا أبا حسنٍ) أورده سيبويه في باب ما لا تُغيّر فيه (لا) الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخلَ (لا)، قال سيبويه: (( واعلمُ أنّ المعارف لا تجري مَجرى النّكرة في هذا الباب؛ لأنّ (لا) لا تعمل في معرفةٍ أبدًا، وتقول قضيّة ولَا أبا حسنٍ، تجعله نكرة. قلتُ: فكيف يكون هذا وإنّما أراد عليًا (رضي الله عنه)، فقال: لا يجوزُ لكَ أنْ تُعمِل (لا) في معرفة، وإنّما تُعْمِلها في النّكرة)).[٤]

وترى الدّكتورة خديجة الحديثي أنّ هذه العبارة ليست من الحديث النّبويّ الشّريـف، كما يقول الدّكتور محمّد ضاري حمّاديّ إنّما قد ثبتَ أنّها من كلامِ عُمرِ بن الخطّاب (ﷺ)، وإنْ كانت قد نُقِلت بالطّريقة التي نُقِلتْ بها أحاديثَ النّبي (ﷺ) حتّى صارت جُزءًا من الحديث، إذ قالت: ((وفي احتجاج سيبويه بها على هذه الصّورة دليلٌ على أنّه كان يُجيزُ الاِحتجاج بكلام الصّحابة (ﷺ)؛ لأنّهم من أفصح العرب، وعاشُوا في زمنِ الاِحتجاج))[٥]، وخُلاصة القولِ إنّ سيبويه قد اِستشْهد بـ (خمسة أحاديث نبويّة شريفة)، أوردها لنا الأستاذ أحمد راتب النّفاخ في كتابه (فهرس شواهد سيبويه)، وأمّا الدّكتورة خديجة الحديثيّ فوجدت أنّها تسعةَ أحاديث، أوردتها في كتابها (موقف النّحاة من الاِحتجاج بالحديث الشّريف)، استطاعت العثور عليها في كتاب سيبويه.

---

(١) ينظر: صحيح البُخاريّ: ١٣٣٥، باب: لا حول ولا قوة إلّا بالله، رقم الحديث (٦٦١٠)..

(٢) ينظر: موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف: ٦٩، والكتاب (هارون): ٢٩١/٢.

(٣) الكتاب (هارون): ٢٩٢/٢.

(٤) الكتاب (هارون): ٢٩٦/٢-٢٩٧، وينظر: الحديث النبويّ الشريف وأثره في الدراسات اللغويّة والنّحويّة: ٣٤٤-٣٤٥، وموقف النُحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف: ٧٠-٧١.

(٥) موقف النُحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف: ٧١.

أمّا عن المُبرّد فقد احتجّ بنحو اثني عشرَ حديثًا[١]، علاوةً على مَنْ تلاهُما من النّحويين، من نحو: ابن جِنّي، والزّمخشريّ، وأبي البركاتِ الأنباريّ.[٢]

ناقش الدّكتور نحلة آراء المانعين وخالفهُم مُبيّنًا صِحّة الإستشهاد بالحديث، وذكر الحُجج التي استندَ إليها مانِعُو الاستشهاد بالحديث وهي ما يأتي:

١. تجويز رِواية نقل الحديث بالمعنى، يقول الدّكتور محمود أحمد نحلة: ((فنجدُ قِصّة واحدةً قد جرتْ في زمانِهِ (ﷺ)، تُنقلُ بتلكَ الألفاظِ جميعِها نحو ما رُوِيَ من قولِهِ (ﷺ): **(زَوَجْتُكَهَا بِما مَعَكَ من القُرآن)**[٣]، **(مَلّكْتُكَها بِما مَعَك)**[٤]، **(خُذْهَا بِمَا مَعَكَ)**[٥]، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصّة، فنعلم يقينًا أنّه (ﷺ) لم يلفظ بجميعِ هذه الألفاظ، بل لا نجزمُ بأنّه قال بعضَها، إذ يُحتمل أنّه قال لفظًا مرادفًا لهذه الألفاظ غيرها، فأتتْ الرّواة بالمُرادِف، ولم تأتِ بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيّما مع تقادُم السّماعِ، وعدمَ ضبطِه بالكتابة، والاتّكال على الحفظ، والضّابط منهم مَنْ ضبطَ المعنى، وأمّا ضبطُ اللفظِ فبعيدٌ جدًا لا سيّما في الأحاديثِ الطّوالِ)).[٦]

---

(١) يُنظر: موقف النُحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف: ٩٧، والمُقتضَب: (أبو العباس المبرد): ٢١٨/٢، ٢٥٠/٣، ٢٥٤/٤، ٣١١. ويرى الدّكتور عودة خليل أنّ المُبرّد استشهد بحديثين فقط. يُنظر: بناء الجملة في الحديث النبويّ الشّريف في الصّحيحين: (عودة خليل أبو عودة): ٦٩٢.

(٢) ينظر: موقف النُحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف: ١٤٧، والدّراسات النّحوية واللغوية عند الزّمخشريّ: (فاضل صالح السامرائي): ١٨٢، ٣٧٤.

(٣) ينظر: صحيح البُخاري: ١٠٩٣، كتاب النكاح ـ باب: السلطان وليّ؛ لقول النبي (ﷺ)، رقم الحديث (٥١٣٥)..

(٤) ينظر: صحيح البُخاري: ١٠٩٤، كتاب النكاح، باب: إذا قال الخاطب للوليّ: زوّجني فلانة، فقال: قد زوّجتك بكذا وكذا، جاز النكاح، وإنْ لم يقل للزوج: ارضيتْ أو قبلتْ؟، رقم الحديث (٥١٤١).

(٥) ينظر: صحيح البُخاري: ١٠٩٥، كتاب النكاح، باب: التزويج على القرآن وبغيرِ صداقٍ ، رقم الحديث (٥١٤٩).

(٦) أُصول النّحو العربيّ: ٥٠، ويُنظر: الإقتراح في علم أُصولِ النّحو: ٥٣ – ٥٤، وخِزانة الأدب ولُب لباب لِسانِ العرب: ١١/١-١٢.

٢. وقوعُ اللّحنِ في بعضِ ما رُويَ من الأحاديث النّبوية الشريفة، وقد ذكر الدّكتور محمود أحمد نحلة سبب ذلك، إذ قال: ((لأنّ كثيرًا من الرّواةِ كانوا غيرَ عربِ بالطّبعِ، ولا يَعلمون لِسانَ العرب بِصناعَةِ النّحو، فوقعَ اللّحنُ في كلامِهِم وهُم لا يَعْلَمون ذلك)).[١]

ثُم ذكر الدكتور محمود أحمد نحلة حُججًا أخرى فضلًا عن هاتين الحُجّتين، إذ قال: ((وَضْعُ الأحاديث ونَحلُها رسولَ الله (ﷺ) وهُو منها براءٌ، إرضاءً لهوًى، أو تأييدًا لِنِحْلةٍ، أو ترغيبًا وترهيبًا ومنها الاستغناء عنها بِما ورد في القُرآن الكريمِ وكلام~ العرب، فقد وَجدَ النّحاة الأوّلونَ مصدرًا ثرًا للمادّة اللّغويّة فاسْتغنوا بهذا عن المصادِر المشكوكِ فيها، وهذا قد يُفسّر لنَا أيضًا قَصْرَهُم السّماعَ على البادية، وتوقّفهم في الاستشهاد بالقراءات الشّاذة)).[٢]

ويُبيّن الدّكتور محمود أحمد نَحلة ذلك إذ قال: ((لكنّ كثيرًا من أئمّةِ النُّحاة ـ مُتقدّمين ومتأخّرين ـ لم يعتدُّوا بالحديثِ النّبوي الشريف أصلًا من الأُصول، تُستَنبط منه القواعِدُ، وتُقرّر الأحكام، حتّى إذا وقعَ الحديثُ النّبويّ في كُتب بعض النُّحاة كانَ تقويةً لِما يُستَشهَد بهِ مِنْ قُرآن أو كلامِ لِلعربِ، دُونَ أنْ يكونَ مَقصُودًا إليه في الإستِشهاد أو الإحتجاج، أو مصدرًا لِإستنباط حُكمٍ نحويٍّ))[٣]، وذكر أبو حيّان النحويّ هذه الحقيقة بقوله أنّ الواضِعينَ الأولين لِعِلمِ النّحو، المُستقرئين الأحكام مِن لسانِ العرب لمْ يفعَلُوا ذلك.[٤]

وتحدّث الدكتور محمود أحمد نَحلة عن النُحاةِ البارزينَ في الإحتجاج بالحديث النبويّ الشريف وهم قليلون، أبرزُهم اِبنُ مالكٍ، إذ قال عنهم: ((كَانتْ حُجّتهم في ذلك

(١) أُصول النّحو العربي: ٥٠.
(٢) أُصول النّحو العربي: ٥١.
(٣) المصدر نفسه: ٤٧-٤٨.
(٤) ينظر: الاقتراح في علم أصول النّحو: ٥٢.

## Abstract

The study is entitled " Dr. Mohmood Ahmed Nahla's grammatical efforts ". It sheds light on one of the contemporary figures of Arabic. Dr. Mahmood Ahmed Nahla is considered an authority in grammar and linguistics in the university of Alexandria in the Republic of Egypt.

The study in divided into three chapters preceded by a preface and ended by a conclusion. Preface includes two sides : the first is the biography of Nahla while the second is about his works and contributions which are nine among them are : the language of the Holy Quran in Jusu' Ama , the sentence system in the hanging poems , and new dimensions in the contemporary linguistic research . He translated a number of books in the critical terminology , noun and adjective in Arabic grammar , and European studies from German into Arabic that he masters.

Each chapter deals with issues which are necessary and important. Chapter one is entitled " Dr. Mahmood Ahmed Nahla's attitude towards the origins of Arabic grammar " . It consists of four sections; the first : listening , the second : consensus , the third : analogy , while the fourth : the circumstantial phrase with origins divergence.

Chapter two is concerned with the sentence ; the concept , principles and applications according to Dr. Nahla which



كلية التربية للعلوم الإنسانية
جامعة ديالى
المكتب الاستشاري للغات والترجمة

consists of four sections; the first is dedicated to the study of the sentence while the second deals with sentence classification. Section three is about the approaches of sentence analysis . And, section four tackles sentence study applications.

Chapter three treats his efforts in grammar and linguistics , which consists of two sections ; the first sheds light on the standard approach in the study of language while the second deals with the pragmatic approach according to Dr. Nahla. Then, the conclusion reveals the most important findings that the study attained which is followed by a list of references.

Among the most important findings of the study is that Dr. Nahla is highly concerned with the Arabic authentic grammatical and linguistic heritage , the approaches of contemporary linguistic research , identifying the linguistic phenomena and putting remedies in a scientific way for renewing this great heritage and to uncover the hidden treasures and focusing the strength factors .